

بيان مجلس الوزراء

(الجزائر، الثلاثاء 31 مايو 2016)

ترأس رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة اليوم الثلاثاء 31 مايو 2016 اجتماعا لمجلس الوزراء. درس مجلس الوزراء و وافق على مشروع قانون تمهيدي عضوي يتعلق بنظام الانتخابات. يسمح هذا النص بتحسين نظام الانتخابات المصادق عليه سنة 2012 و ذلك في سياق مراجعة الدستور الصادر في مارس الفارط. و في هذا الصدد ينص مشروع القانون أساسا على ضمان وضع قوائم الانتخابات تحت تصرف المترشحين و الأحزاب السياسية المعنية و كذا الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات.

يلزم النص المترشحين الاحرار أو مرشحي الأحزاب الذين لم يحققوا نسبة 5 بالمائة من الأصوات خلال الاقتراع السابق الى جمع توقيعات لإيداع الترشيحات. كما أنه يقترح تقنين توزيع المقاعد في حالة عدم حصول أي قائمة على حد أدنى من الأصوات المحددة خلال الانتخابات التشريعية و المحلية. و يتضمن مشروع القانون أيضا أحكاما ترمي إلى إلزام المترشحين باحترام برنامجهم خلال الحملة الانتخابية و تفادي التجوال السياسي بالنسبة للنواب و أعضاء مجلس الأمة.

كما درس مجلس الوزراء و وافق على مشروع قانون تمهيدي عضوي يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات. تم تأسيس هذه الهيئة العليا بموجب المادة 194 من الدستور المعدل في فيفري الماضي. و يحدد القانون كيفية سيرها.

و في هذا الصدد ينص مشروع القانون على اختيار رئيس هذه الهيئة بعد مشاورات مع الأحزاب السياسية.
كما يشير النص إلى أن هذه الهيئة ستتشكل من 410 عضوا نصفهم قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء و النصف الآخر كفاءات مستقلة من المجتمع المدني يمثلون كل الولايات و الجالية الوطنية بالخارج و كذا جميع فاعلي المجتمع المدني.

ستتمتع الهيئة العليا باستقلالية إدارية و مالية و ستضم رئيسا و مجلسا علنيا و لجنة دائمة تتكون من عشرة أعضاء ينتخبهم المجلس العلني بالتساوي بين القضاة و ممثلي المجتمع المدني. و خلال الفترة الانتخابية ستقوم الهيئة العليا بنشر مداومات على مستوى الولايات و الدوائر الانتخابية في الخارج.

قبل الانتخابات ستسهر اللجنة العليا قبل الانتخابات على نزاهة كل العمليات المرتبطة سيما بمراجعة القوائم الانتخابية و إيداع الترشيحات و تسليم القوائم الانتخابية للمترشحين و توزيع منصف لوسائل الحملة و كذا سير هذه الأخيرة طبقا للقانون.

و خلال الاقتراع ستكلف الهيئة العليا بضمان حق المترشحين في حضور الاقتراع و السهر على توفر أوراق التصويت و احترام الترتيب و السهر على احترام مواقيت فتح و غلق مكاتب التصويت.

و بعد الاقتراع ستسهر الهيئة العليا على نزاهة عمليات الفرز و احترام حق المترشحين في تدوين تظلماتهم في محاضر الفرز و الحصول على نسخ من محاضر الفرز.

ستتمتع الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات بصلاحيات واسعة لاسيما الطلب من النيابة تسخير القوة العمومية و إخطارها بالمخالفات المسجلة والتي قد تكتسي طابعا جنائيا و إخطار السلطات العمومية و المترشحين بكل تقصير أو تجاوز من اجل تدارك الوضع و القدرة على الحصول على كل وثيقة أو معلومة تتعلق بتنظيم و سير العمليات الانتخابية لتقييمها.

و في مداخلته عقب الموافقة على مشروع القانونين المتعلقين بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات و نظام الانتخابات أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن النصين الجديدين يعكسان روح و نص الدستور المعدل الذي يعد ثمرة استشارة واسعة للطبقة السياسية و المجتمع المدني للبلاد.

و أعرب رئيس الدولة عن أمله في أن تساهم هذه القواعد الانتخابية الجديدة و اللجنة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في ضمان شفافية و هدوء اكبر خلال الاستحقاقات الانتخابية المقبلة لاسيما ضمن الطبقة السياسية.

و أخيرا دعا رئيس الجمهورية البرلمان إلى الفصل في اقرب وقت في مشروع القانونين العضوين بما يسمح بدخولهما حيز التنفيذ في اقرب الاجال بما في ذلك تنصيب الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات التي ستباشر عملها تحسبا للانتخابات التشريعية ثم المحلية المزمع تنظيمها سنة 2017.

كما درس مجلس الحكومة و وافق على مشروع قانون تمهيدي عضوي يحدد تنظيم و سير المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة و كذا العلاقات الوظيفية بين الغرفتين و الحكومة.

يتكفل القانون بالتغييرات التي ادخلتها المراجعة الدستورية ليوم 7 فيفري الفارط لفائدة السلطة التشريعية و يتمحور أساسا حول تعزيز مراقبتها للحكومة و الصلاحيات الموسعة المخولة لمجلس الأمة في المجالات المتعلقة بالجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و كذا تأكيد مكانة و حقوق المعارضة البرلمانية.

و من جهة أخرى درس مجلس الوزراء و وافق على مشروع قانون تمهيدي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان و كفاءات تعيينه اعضاءه و كذا القواعد المتعلقة بتنظيمه و سيره. ينبثق هذا النص عن المراجعة الدستورية ليوم 7 فبراير الفارط التي قننت مهام المراقبة و البحث و التحسيس و الإعلام و الاقتراح حول مسائل حقوق الإنسان المنوطة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعد هيئة مستقلة لدى رئيس الجمهورية حامي الدستور.

و يحدد مشروع القانون تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سيضم ممثلين يعينهم رئيس الجمهورية و ممثلين عن غرفتي البرلمان و ممثلين عن الجمعيات المكلفة بحقوق الإنسان و المرأة و الطفل و الأشخاص المعاقين و كذا ممثلي النقابات منها نقابات المحامين و الصحفيين.

كما تم التأكيد على استقلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يتمتع باستقلالية إدارية و مالية باعتباره مؤهل لإعداد قواعد سيره بنفسه.

و أشار رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة عند تناوله الكلمة عقب المصادقة على هذا المشروع التمهيدي إلى أن دسترة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعكس تمسك بلادنا العميق باحترام

حقوق الإنسان التي كانت جزءاً لا يتجزأ من كفاح شعبنا من أجل الحرية و العدالة.

كما ذكر رئيس الجمهورية بأن مراجعة الدستور في 7 فبراير الفارط و المندرجة في سياق التقدم المسجل من خلال إصلاح العدالة عززت أكثر حماية حقوق الإنسان و الحريات الفردية و الجماعية و كذا تأكيد الحريات الديمقراطية كما أنها دعمت استقلالية القاضي و المحامي و وفرت ضمانات أكبر للمتقاضين.

و خلص السيد بوتفليقة إلى القول "إنها لمكاسب هامة سيكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحارس اليقظ عليها و أتمنى أن يكون كذلك شاهداً حيادياً لدى الهيئات الإقليمية و الدولية لحقوق الإنسان.

و تابع مجلس الوزراء أشغاله بدراسة ثم المصادقة على مشروع قانونين عرضهما السيد نائب وزير الدفاع الوطني قائد أركان الجيش الوطني الشعبي و يتعلق الأمر بمشروع القانونين المعدلين و المتممين على التوالي للأمر الصادر سنة 1976 المتضمن القانون الأساسي العام لضباط الاحتياط و كذا الأمر الصادر في فبراير 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين.

و يتمثل الهدف من هذين النصين في تعزيز القواعد المسيرة لواجب التحفظ بالنسبة للضباط العامين و الضباط السامين المتقاعدين.

و لدى تناوله الكلمة بعد الموافقة على مشروع القانونين هذين أصر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الدفاع الوطني و القائد الأعلى للقوات المسلحة على الترحم

بخشوع على أرواح الضباط و الضباط الصف و جنود الجيش الوطني الشعبي شهداء الواجب الوطني أثناء أداء الخدمة من أجل الحفاظ على السلامة الترابية للوطن أو في إطار مكافحة الإرهاب المشين و حماية أمن الأفراد و الممتلكات.

كما نوه رئيس الدولة بتجند و تفاني الجيش الوطني الشعبي في أداء مهامه الدستورية و هو التجند و التفاني الذي يجعله محط تقدير و طننا بأكمله.

كما سجل رئيس الجمهورية بكل ارتياح النتائج الملموسة التي حققها الجيش الوطني الشعبي في مجال تدمير ما تبقى من بؤر الإرهاب و كذا إفشال المحاولات الخطيرة لإدخال كميات هامة من الأسلحة و المخدرات إلى التراب الوطني من قبل شبكات إجرامية عابرة للحدود.

و عقب الرئيس بوتفليقة يقول "إننا ارتأينا من أجل الحفاظ على الصورة اللامعة للجيش الوطني الشعبي في مجتمعنا و إبقاء هذه المؤسسة في خدمة الجمهورية لا غير و جعلها فوق أي رهانات سياسية أو سياسية أنه من الضروري إعداد مشروع القانونين اللذين قمنا اليوم بالمصادقة عليهما".

و من جهة أخرى بحث مجلس الوزراء و صادق على مرسوم رئاسي يتضمن الموافقة على اكتتاب الجزائر لرفع رأسمال البنك الإفريقي للتنمية. و ترتبت هذه الزيادة عن دخول لوكسمبورغ و تركيا في رأسمال البنك كعضوين غير إفريقيين مما أدى إلى إصدار ما يزيد عن 15.000 سهم إضافي مخصص للدول الإفريقية للمحافظة على حصتهم التي تقدر بنسبة 60 بالمئة من رأسمال هذه المؤسسة المالية بحيث ستقوم الجزائر باقتناء 1.067 سهم إضافي.

كما بحث المجلس و صادق على مرسومين رئاسيين متعلقين بعقود بحث عن المحروقات و استغلالها. و يخص النص الأول الموافقة على عقد بين شركة سوناطراك و وكالة "النفط" يتعلق بملحق رخصة بحث عن المحروقات و استغلالها في المحيط المسمى "عرق ايساون II" و يخص المرسوم الثاني الموافقة على عقد موقع بين شركة سوناطراك و ثلاثة فروع محلية لشركات أجنبية (كونوكو فيليبس و بارتمينا و تاليسمان) متعلق بملحق رخصة لمحيط "أولاد نصير" و محيط "منزل لجماط".

كما بحث مجلس الوزراء و وافق على مشروع عقد بالتراضي البسيط لاستكمال أشغال تهيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله. و سيتم إبرام هذا العقد الذي تقدر قيمته بـ 391 مليار دينار و المطابق لأحكام قانون الصفقات العمومية بين وزارة السكن و مجموعة شركات عمومية تقودها كوسيدار.

كما اطلع رئيس الجمهورية على التحضيرات التي تشرف عليها الحكومة تحسبا لمرور شهر رمضان المعظم و موسم الاصطياف في أحسن الظروف و كذا إنجاز الدخول المدرسي و الجامعي المقبل. و تؤكد التقارير المقدمة في هذا الشأن إلى ان التحضيرات مكثفة لهذه المواعيد.

و دعا رئيس الجمهورية الحكومة لمتابعة تنفيذ الإجراءات المتخذة عن كثب من أجل ضمان الرفاهية للمواطنين. كما طلب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من الحكومة مواصلة الحوار و التشاور مع شركائها الاجتماعيين و عالم المؤسسة و نوه

في هذا الصدد باجتماع الثلاثية الوشيك داعيا المشاركين في هذا
الجلسات إلى تجسيد تعهدهم الذي التزموا به في 2014 من خلال
المصادقة على العقد الوطني الاقتصادي و الاجتماعي المتمثل في
الالتزام معا بتنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد الهادف لبعث النمو و
الاستثمار خارج المحروقات مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي
لوطننا في إطار العدالة الاجتماعية و دولة القانون.

كما بحث مجلس الوزراء و وافق على قرارات فردية تتعلق
بتعيينات وإنهاء مهام موظفين سامين في الدولة.
و قبل اختتام أشغال مجلس الوزراء المنعقد قبل أيام معدودة
من حلول شهر رمضان الكريم أصر رئيس الجمهورية السيد عبد
العزیز بوتفليقة على توجيه تهانيه الخالصة للشعب الجزائري و
الأمة الإسلامية جمعا بمنااسبة شهر التقوى و العبادة في كنف
السلم والأخوة.